التداخل السكاني على جانبي الحدود بين العراق وإيران وأثره في تنمية العلاقات السياسية

م.د.حسين قاسم محمد الياسري
جامعة البصرة-مركز دراسات البصرة والخليج العربي
قسم الدراسات الجغرافية

ملخص

تتناول هذه الدراسة التداخل السكاني على جانبي الحدود العراقية-الإيرانية ، لأهمية السكان في التأثير على العلاقات السياسية بين العراق و إيران ، بهدف دراسة سكان المحافظات المتجاورة وتداخلهم الأثني (القومي ، والديني المذهبي) وتأثير ذلك التداخل في تنمية العلاقات السياسية بين الدولتين ، وتكمن أهمية الدراسة كونها تتزامن مع المستجدات والمتغيرات التي شهدها العراق بعد التغيير في نظام الحكم ، والتغيير في سياسته الخارجية لاسيما مع إيران ، وبذلك يمكن الاستفادة من هذا التداخل في تنمية العلاقات السياسية بين الدولتين بما يصب في خدمة المصالح المشتركة من خلال حرية انتقال الأشخاص ، واستثناء سكان المناطق الحدودية من بعض إجراءات السفر عبر الحدود ، وتنمية المحافظات الحدودية .

مقدمة

تظهر أهمية عنصر السكان وتداخلهم عبر الحدود الدولية في مجال قوة الدولة من خلال مساهمتهم في الدفاع وتحقيق الأمن ، وتنشيط الحركة التجارية ، والتبادل الثقافي والحضاري ، وبذلك فلأنّ أية دولة عندما تحدد إستراتيجيتها سياسياُ واقتصادياً وعسكرياً وتأثيرها في علاقاتها الإقليمية والدولية لا بد أن تضع الحقائق السكانية نصب أعينها . فلأغلب المشاكل الحدودية بين الدول في الماضي والحاضر ترجع أسبابها إلى عوامل اقتصادية . وبما أنّ الحدود العراقية -الإيرانية لم تُرسم على أساس بشري ، فقد أدى ذلك إلى وجود تداخل وامتداد للمجموعات الأثنية (القومية والدينية والمذهبية) على جانبي الحدود بينهما فكلتا الدولتين تتعدد فيهما القوميات والأديان ليشكل تداخل أثني بينهما ، يمكن استثماره في تنمية العلاقات السياسية بدل الصراعات التي امتدت عبر تاريخهما ، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على استثمار ذلك الجانب الإيجابي في التداخل السكاني لإقامة علاقات حسن جوار دائمة .

مشكلة البحث :

1-هل أنّ التداخل السكاني بين العراق وإيران يشكل عاملاً مؤثراً في تنمية العلاقات السياسية فيما بينهما ؟

2-هل يؤثر التداخل بين سكان العراق وإيران في الأحداث التي شهدها التاريخ الحديث والمعاصر؟

فرضية البحث :

إنٍّ التداخل السكاني (الأثني) بين العراق وإيران أثر في العلاقات السياسية فيما بينهما سلباً وإيجاباً . وأدّى إلى تنمية العلاقات السياسية بعد التغيير في نظام الحكم في العراق عام 2003 .

هدف البحث :

1-الكشف عن أثر ودور التداخل السكاني (الأثني) لما لدوره في بناء علاقات حسن الجوار بين العراق و إيران .

2-بيان طبيعة التداخل السكاني وتأثيره في تنمية العلاقات السياسية .

أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتزامن مع المستجدات والمتغيرات التي شهدها العراق بعد التغيير في نظام الحكم عام 2003 ، والتغيير في سياسته الخارجية لاسيما مع إيران ، ووجود تشابه وتماثل سكاني أثني (قومي ، وعقائدي) ، فضلاً عن أن هّذه الدراسة تضيف بعداً أكاديمياً في مجال تنمية العلاقات السياسية ، والاستقرار السياسي .

حدود منطقة البحث:

تتحدد منطقة الدراسة في الوحدات الإدارية الحدودية على جانبي الحدود العراقية الإيرانية وهي محافظات (أربيل ، والسليمانية ، وديالى ، وواسط ، وميسان ، والبصرة) على الجانب العراقي ، ومحافظات (آذربيجان الغربية ، وكردستان ، وكرمنشاه ، و إيلام ، وخوزستان) على الجانب الإيراني، خريطة(1) ، أما الإطار الزماني فيتحدد ببيانات عام 2015.

خريطة (1)

حدود منطقة الدراسة

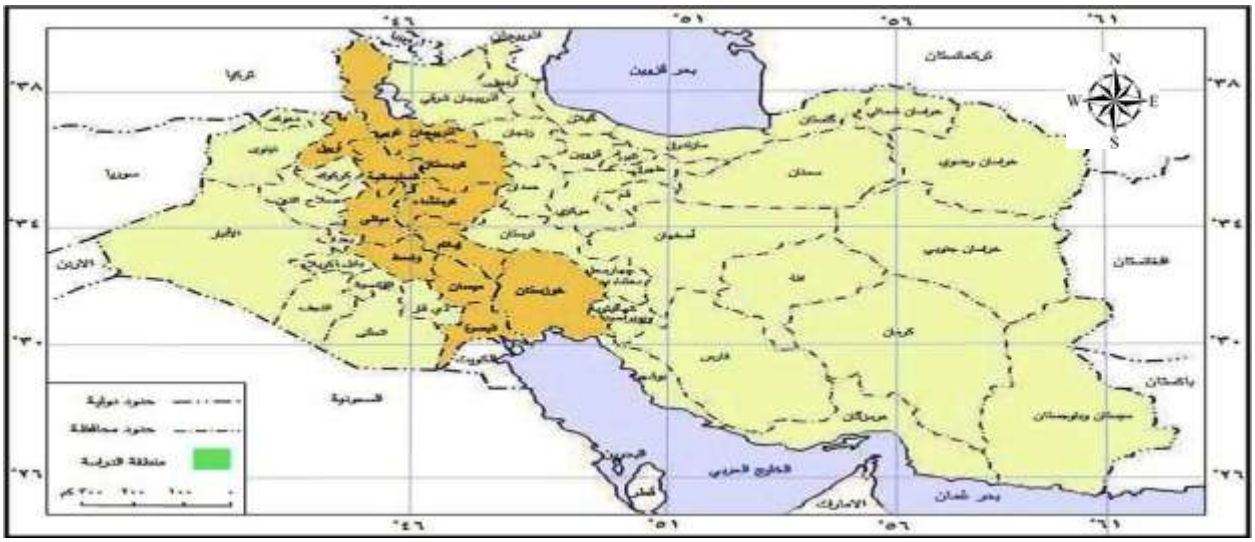

المصدر، اعتمادا على، سعيد بختياري ، أطلس جامع گيتاشناسي ۹۴-۹۵ ، مؤسسة جغرافيايي وكارتوگرافي گيتاشناسي ، چاپ أول ، تهران 1394 ، ص ۴۴ و۴۵ ، ۵۵

اولاً : مفهوم التنمية السياسية :

يقوم مفهوم التنمية السياسية على أنها عملية تحّول شاملة تسير نحو الأفضل لجميع جوانب الحياة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والإدارية ، والقانونية وفق منظومة القيم الديمقراطية القائمة على التعددية التنافسية ، ومعايير الاتحاد والكفاءة التي توفر آليات مشاركة سياسية حقيقية تضمن الأمن ، والاستقرار واندماج فئات المجتمع المختلفة وتضمن لمؤسسات المجتمع المدني علاقة متوازنة مع السلطة السياسية في ظل قدر من الحرية ، والاستقلالية ، والمؤسسية وسيادة القانون[1]، وظهر هذا المفهوم في عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي ثم عُد ّفرعاً من فروع علم السياسة يهتم بدراسة المجتمع ، والنظام السياسي ويقترن بدول العالم الثالث ، وبتطوير نظمها السياسية بعد أنْ رافق تطوره العديد من المصطلحات السياسية التي تلتقي في الكثير من جوانبها بالتنمية السياسية مثل الإصلاح والتحديث السياسي والتطور السياسي والتحول الديمقراطي والتعددية وغيرها من المصطلحات المتداخلة في معانيها بالنسبة للباحث غير المختص[2] . ودخل مفهوم التنمية السياسية في دائرة الاستعمال الأكاديمي لاسيما في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية ، وهذا المفهوم تمخض عن وظائف عّدة تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد ، والجماعات ، والأحزاب والحكومات ، ومن المعروف أن مفهوم التنمية السياسية وظفّ من الجامعات الأوربية والأمريكية تحت شعارات التحديث ، والتطوير السياسي[3]، وفي ستينيات القرن العشرين ظهر مصطلح التنمية السياسية بوصفه حقلاً منفرداً يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية ، ومن الممكن تعريف التنمية السياسية داخل الدولة على أنها (عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية بإيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية) ، ولاحقا تطور هذا المفهوم ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية [4] ، أما التنمية السياسية بين دولة وأخرى فيقصد بها مزيد من التفاعل ، والانسجام ، والتواصل السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، والوصول إلى أفضل العلاقات بينهما .

ثانياً –الحدود والمناطق الحدودية :

1–مفهوم الحدود والمناطق الحدودية :

تتميز مناطق خط الحدود ببعض الخصائص والصفات الجغرافية والسياسية التي تختلف عما سواها من مناطق داخل الدولة ، ويخلف أثرها في الأوضاع ، والمشكلات السياسية ، وتشمل مساحات صغيرة أو كبيرة تخضع لتغيير مستمر نتيجة للمؤثرات البشرية التي تعدل في طبيعتها واستخدامها ، ولا تخلو السياسة الدولية المعاصرة من مشاكل الحدود بين الدول ، ويعزى ذلك إلى أنّ أغلب الحدود لم يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي بين الأطراف المعنية ، وأنّ تاريخ رسم الحدود خضع لتأثيرات سياسية ، وعسكرية خارجية ، وبشكل لا يتفق مع توزيع السكان ، وتكوينهم الأثني .

تتصف الحدود الدولية بمغزى خاص في تحديد مدى السلطة المسئولة ، وفي تحديد الإطار المكاني للإقليم السياسي المنتظم داخله وذلك في مواقع المواجهة بين الحدود المجاورة للدولة ، وقد دُرستْ مسالة الحدود والتخوم من زاوية العلاقات الجغرافية بالنسبة للمظهر الطبيعي والبشري الذي مرت خلاله ، ومن ثَم فّأنّ الجغرافية السياسية غنية بالدراسات المورفولوجية للحدود الدولية والمحلية ، ووصَفتْ الحدود بوصفها خطوط في ضوء

وجودها لتفصل بين سلطة دولتين أو أكثر على سطح الأرض ، أما التخوم فعلى النقيض من ذلك فهي تمثل منطقة تضم العديد من الظاهرات الجغرافية فضلاً عن السكان [5] ، ومن المتوقع أنّ الاقتراب من حدود الدولة قد يؤثر في أنشطة الإنسان بطرائق مختلفة ، وقد يكون التركيب الطبيعي لموقع الحدود ونقاطها ال گمرگية، وعلاماتها وما يتبعها من موانع دافعية هي أكثر الظاهرات وضوحاً ، وتتوقف درجة تمثل هذه التراكيب إلى درجة كبيرة على العلاقات الدولية ، أما العادات الاجتماعية والنفسية لسكان مناطق الحدود فقد تختلف عن تلك العادات التي تسود بقية السكان بالدولة في العديد من الطرائق ، وقد تتوقف درجة الاختلاف على تأثير حاجز الحدود وعلى درجة مرونة التحكم السياسي في المنطقة ، وسكان الحدود يكونون في العادة هم أول من يتأثر بالصراعات أو الاضطرابات ، و إنّ التوجه والاحتكاك الاجتماعي لسكان الحدود يُوجهان في العادة إلى داخل الدولة[6]، وعندما تلتقي الحدود السياسية بين الدول فأنها تعكس تفاعلات معينة للسكان على جانبي الحدود في مناطق الحدود بصفة عامة يتمثل ذلك في نمط حركة السكان ، وكذلك تترك انعكاسات على البيئة نفسها ، أو إنّ هيئة الأرض تُضاف إليها مفردات وبنية حضارية تجد هذا التفاعل بين طبيعة مناطق الحدود طبيعة السكان أنفسهم وسلوكهم بوصفه ردّ فعلٍ تلقائي لوجود فاصل حدودي يفصل بينهم ، وبين جماعات أخرى مجاورة [7] .

كانت منطقة التخوم تتفق مع فكرة منطقة الانتقال الجغرافية التي كانت تحيط بالدول وبنويات القوميات الصغيرة المتبلورة في أوطانها الأصلية التي كانت في عزلة عن جيرانها وراء مستنقع أو غابة ، وتتفق مناطق التخوم ومناطق الاتصال بين الحضارات المختلفة أو بين القوميات الكبرى لذلك قد تنمو في مناطق التخوم قوميات جديدة تعتمد على اختلاط الحضارتين أي أنها مناطق التقاء ثقافية وقومية [8] ، والتحول في مفهوم الحدود السياسية الذي كان سائداً قديماً إلى المفهوم في العصور الحديثة يرتبط ارتباطاً كبيراً بظهور دول القوميات إذ يجب عند تخطيط الحدود مراعاة الوضوح فيها بحيث يراعى الأصول الجغرافية كالقوميات ، واللغات ، والظروف الاقتصادية ، لأنّ الحد المثالي هو الذي يفصل بين شعبين مختلفين لا يخلق مشكلات بين الدولتين المتجاورتين ، وفي الواقع لا يوجد في العالم الحد السياسي الذي يجمع بين المميزات المطلوبة جميعاً لأن بعض الحدود ظهر نتيجة حروب أو ضغوط مختلفة ، والفصل بين القوميات يصعب أنْ يكون دقيقاً، لأن المجموعات السكانية تعيش مختلطة يبعضها البعض على الجوانب الهامشية الفاصلة بينهما ولذلك فان الحدود القومية قابلة للتغيير[9]، وتعد الحدود السياسية الأثنية أفضل الحدود لأنها تفصل بين الشعوب بعضها بالبعض الأخر ، ولكن قليل جداً من الحدود السياسية في العالم يتفق والحدود الأثنية ، ويُعزى ذلك إلى عامل الاختلاط والتداخل بين الشعوب بعضها بالبعض الأخر بما يعني عدم إمكانية تخطيط الحدود لتفصل بين الشعوب فصلاً دقيقاً ومن ثم نجد كثيراً من الشعوب تتوغل داخل حدود شعوب أخرى مجاورة ، والعامل الآخر إنّ تخطيط الحدود يتم على أسس غير أثنية[10] . ويقابل التغير في أقاليم بعض الحدود أقاليم أخرى يحدث فيها تشابه كبير على جانبي خط الحدود ، لاسيما في المناطق الكثيفة السكان ، وهذه هي الحالة الثانية من التأثيرات الجغرافية التي تحدث وتؤدي إلى خلق أقاليم متشابهة بالرغم من وجود خطوط الفصل السياسية ، وعلى هذا النحو نجد في مناطق الحدود كثيفة السكان أنّ حركة عبور الحدود تشتد بين سكان إقليم الحدود إذا كان هناك مجال سهل للعمل ، وأجور أعلى مما تقدمها إمكانات إحدى الدولتين المتجاورتين ، وبطبيعة الحال هنالك شرط أساس هو حسن العلاقات

السياسية بين الدولتين المتجاورتين، وإلا قطعت الحدود كل الطرق على الاتصال بين سكان المنطقة[11] .

2-الحدود والمناطق الحدودية العراقية-الإيرانية :

يبلغ طول الحدود العراقية-الإيرانية (1300 كم)[12]، وتمتد تلك الحدود من نقطة التقاء الحدود العراقية - التركية حتى نقطة التقاء نهر شط العرب بالخليج ، ويتبع قسم كبير منها منطقة تقسيم المياه بين أحواض الأنهار والجداول التي تنحدر من المرتفعات الإيرانية في قسمها الغربي باتجاه الأراضي العراقية ، ويعد القسم الأعظم من منطقة الحدود بين الدولتين ذا طبيعة تضاريسية معقدة في القسم الشمالي ، وسهلية ومائية في القسم الجنوبي ، ويتراوح ارتفاع القمم الجبلية في الشمال إلى أ كثر من (1000م) تتخللها بعض السهول مثل سهل شهرزور، ورانية والى الجنوب منها توجد منطقة انتقالية تشكل سلاسل جبلية شبة مرتفعة تمتد بشكل طولي توجد فيها سهول واسعة وتبدأ الأرض جنوب تلك المنطقة بالانخفاض التدريجي ضمن الأراضي العراقية[13] ، وعكست تلك الحدود منذ مدة طويلة طبيعة العلاقات السياسية بين العراق وإيران ، إذْ أصبحت مناطق للتداخل السكاني ، والحضاري ، والثقافي من جهة ، ولإثارة النزاعات والحروب ، والتنافس على مصادر المياه والثروات النفطية من جهة أخرى ، ويعزى ذلك إلى سهولة الاتصال فيما بين الدولتين فبالرغم من وجود السلاسل الجبلية في الشمال والمستنقعات والأنهار في الجنوب لم تمنع من الاتصال عبر الممرات الجبلية ، والانتقال بسهولة بالزوارق الصغيرة في هور الحويزة وشط العرب .

إنّ عدم الاتفاق بين الحكومات في دولتين متجاورتين على موقع معين لخط الحدود الذي يفصل مقاطعاتهم ومن ثَمّ سكانهم يثير كثيراً من المشاكل التي قد تتطور إلى خلافات وصراعات وحروب ، وإنّ معظم مشاكل الحدود في جوهرها مشاكل بشرية ، ولها انعكاسات للعلاقات بين الدول [14] أي إنّ كثير من المشاكل السياسية بين الدول سببها السكان ، لذلك كانت معظم المعاهدات التي تمت بين الدولة العثمانية والفارسية تراعي الوضع القبلي عند المناطق الحدودية ، إذْ قرت وحدة العشيرة ، وراعت دون شطرها بأنْ تثبت كل قبيلة لأحدى الدولتين ، وتركها تتحرك بحرية [15] ، ويلاحظ أنّ جانبي الحدود بين العراق وإيران يتوسطان عالمين مختلفين حضارياً وعرقياً الفرس من الشرق ، والعرب من الغرب مع تداخل العرب في ال جزء الجنوبي من العراق ، والكورد في الجزء الشمالي ، كما هو الحال في معظم الدول المتجاورة التي يتداخل سكانها أثنياً .

سبقت معاهدة أرض روم الأولى سنة 1823 بين الدولة العثمانية والفارسية معاهدات أخرى ابتدأت بمعاهدة سنة 1535 ثم معاهدة أماسيه سنة 1555 التي نَصتْ على أنّ الحدود في منطقة شهرزور يجب أنْ تُحدد ، في حين نُصت معاهدة صلح فرهاد باشا سنة 1590 على ضرورة احترام الحدود ، وأكدت على ترك ولاية شهرزور إلى الدولة العثمانية ، وحرصت معاهدة سنة 1613 على ضرورة مراعاة الحدود التي تَمّ الاتفاق عليها بعد خمس سنوات عقد الطرفان اتفاقية أخرى أقرت ما سبقها من أحكام وعهود ، وفي سنة 1639 تم توقيع معاهدة زهاب ، ووصفت المعاهدة الحدود بين الدولتين وصفاً يكاد يكون متكاملاً من الشمال إلى الجنوب بعبارات عامة راعت العامل الجغرافي ، والعامل البشري ، وراعت الإمكانيات التقنية لتنظيم عملية التحديد ، فجاءت الحدود على شكل مناطق أو مدن حدودية بحيث تركت مدن (بدرة ، وجصان ، ومندلجين (مندلي حالياً) ، ودرتنك مع السهول الواقعة بين درتنك ، وسرمنيل ، والقرى ، والبلاد الواقعة غربي زنجير حتى قلعة سالم في ضواحي

شهرزور، وقلعة قزلجه وتوابعها كذلك قبيلتي ضياء الدين وهاروني من عشائر الجاف فضلاً عن جميع القلاع ، والجبال ، والأراضي الواقعة في ولايات كل من أخسسة ، وقارص ، ووان ، وشهرزور، وبغداد ، والبصرة تحت سيادة الدولة العثمانية) في حين أُلحقت القلاع الواقعة في الجانب الآخر في المنطقة الواقعة بين مندلجن ، ودرتنك ، ومواقع بيرة ، وزردوبكة ، وما يقع شرق قلعة زنجبر من قلاع ، وغابات وتوابعها بالدولة الفارسية ، وتضمنت المعاهدة اعتراف الدولة العثمانية بالسيادة الفارسية على المناطق المذكورة التزامها بـاحترام تلك الحدود ، وبذلك تكون هذه المعاهدة قد وضعت الأسس التي استندت إليها المعاهدات التي تلتها خصوصاً معاهدة صلح كردن في سنة 1746 التي نَصت على أن ّالحدود المثبتة في زهاب 1639 بمثابة الحدود الشرعية والمُعتبرة بين الدولتين ولا يجوز تبديلها أو تغييرها أو المساس بها ، وعقدت معاهدة ارض روم الأولى سنة 1823 التي اشتملت على تحديد الحدود بين الدولتين ، وتنقلات القبائل وأسلوب معاملة الحجاج والتجار الإيرانيين في أثناء وجودهم أو مرورهم في الدولة العثمانية[16].

ونَصت اتفاقية أرض روم الثانية سنة 1847على ترك الأراضي السهلية في الجانب الغربي للدولة العثمانية، وأنْ تترك للدولة الفارسية جميع الأراضي كثيرة الجبال الواقعة في المقاطع ات الشمالية ، ووعدت الحكومة الإيرانية بأنْ لا تقيم من الموانع فيما يتعلق بحقوق الحضرة السلطانية في مدينة السليمانية ومقاطعتها وأنْ تتخلى عن كل ادعاء فيما يخص المقاطعة المذكورة في مستقبل الأيام ، ووعد الباب العالي من جهته أيضاً بأنْ يُعد مدينة المحمرة ، وجزيرة الخضر ، وباقي الأراضي الواقعة شرقي هذه البلاد على الضفة الشمالية من شط العرب كأنها تابعة للممالك الفارسية ، إذْ أنّها تخص قبائل معروفة مؤلفة من رعايا إيرانيين ، وتحّدث البند الثامن من تلك المعاهدة عن إجراءات الدولتين لمنع جرائم السرقة التي تقوم بها القبائل القاطنة على حدودهما المشتركة ، وبدأت مفاوضات في طهران انتهت بعقد برتوكول طهران سنة 1911[17] . وفي مدينة الأستانة وُقّعتْ اتفاقية عام 1913 لتحديد الحدود وتم الاتفاق على تعريف الحدود بين فارس وتركيا [18] ، وفي سنة 1937 وقع في طهران أشارت إلى رغبة الطرفين في توثيق عرى الصداقة ، وحسن التفاهم ، وحسم مسألة الحدود بينهما بشكل نهائي ، وإنّ خط الحدود في شط العرب بقيت كما كانت تحكمها اتفاقية ارض روم الثانية[19] ، وُعقدَتْ اتفاقية بين العراق وإيران عام 1975 حُددّ بموجبها خط الحدود ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران في شط العرب حتى البحر تاركه الجانب الأيمن للعراق ، والجانب الأيسر لإيران وبضمنها مسالة الحدود[20].

والمناطق الجبلية الإيرانية المرتفعة على الأراضي العراقية لها خطورتها في الحرب العراقية– الإيرانية من (1980–1988م) ، حينما كانت تستخدم قمم ها مراصد متقدمة للجيش الإيراني لرصد تحركات الجيش العراقي وقتذاك ، أما بالنسبة للمنطقة السهلية من الحدود فهي تمتد لمسافات واسعة في العراق أكثر من إيران ، إذْ تشكل حلقة اتصال بين جنوب العراق وجنوب غرب إيران عن طريق هور الحويزة . إلاّ أنّها سهلة الاختراق للقوات البرية ، فقد اندفعت القوات العراقية بداية الحرب لمسافات داخل العمق الإيراني ، ومن ثَم ّاندفاع القوات الإيرانية داخل العمق العراقي . ونظراً للطبيعة الجبلية المعقدة شمالاً ، والطبيعة المائية جنوباً فقد استغِلت تلك الحدود في عمليات تنقّل الأشخاص بشكل غير شرعي ، فضلاً عن تهريب البضائع .

ثالثاً–التداخل السكاني :

تتضمن التنوعات الحضارية مستويين من التحليل في إطار الجغرافيا السياسية ، الذي يمثل الأول رؤى مثالية للحالة السياسية في العلاقات الدولية ضمن إطارها المكاني، فالتنوع الحضاري سواء أكان في العناصر المادية أم المعنوية للجغرافيا الحضارية ، يعطي نمطاً تكاملياً في العلاقات من خلال الاعتماد المتبادل القائم على أساس التكافؤ والتوازن وفق الإمكانات المتاحة ضمن المسرح الجغرافي لكل إقليم حضاري [21] . في حين تمثل الرؤية الواقعية المستوى الثاني من التحليل ، إذ تصبح المصالح النواة الأساسية في خطوط التبادلات بين الأقاليم الحضارية ، فتشابه الظواهر السياسية واختلافها على سطح الأرض التي اهتم بها (هارتشون) عبر المنهج (الوظيفي) ، أعطاه (جوتمان) مغزى جغرافيا سياسياً أكبر ، عبر تأكيده على عنصري (الحركة والأثنوجرافيا) يتضمن الأول وسائل النقل والمواصلات وانتقال الآراء والأفكار والبضائع ، والأفراد ، وهذه المنظومة تعمل على إيجاد شبكة واسعة من العلاقات[22].

يشترك العراق وإيران بصفة التنوع في التكوين الأثني لسكانهما، فالشعب العراقي يتكون من جماعات أثنية عديدة أتخذ بعضها وحدة العرق الأصلي هوية خاصة بها تجمع أفرادها (عرباً ، وكورداً، وتركماناً ، وشبكاً) وبعضها يتخذ من الدين أو الطائفة هوية تشمل أنصارها (الشيعة ، والسنة ، والمسيحيين ، والصابئة ، و الأيزيديون) ، والشعب الإيراني يتكون من جماعات أثنية قومية (فرس ، وترك ، وكورد ، وعرب ، وبلوش) ، لكنه أقل تنوعاً من الناحية الدينية والمذهبية ، وهذا يؤدي بالنهاية إلى خلق مركب ثقافي متنوع ، وبما أنّ الحدود العراقية– الإيرانية طويلة فلابد أنْ يكون هناك تنوع أثني متداخل على جانبيها من الناحية القومية أو الدينية .

يبين جدول(1) أنّ حجم سكان المحافظات الحدودية العراقية بلغ (10555942 نسمة) وبنسبة(28.6) من مجموع سكان العراق الذي بلغ (36933714 نسمة) ، أما حجم سكان المحافظات الحدودية الإيرانية فقد بلغ (١٢٣٦٣٣٢٠ نسمة) وبنسبة (15.6%) من مجموع سكان إيران الذي بلغ (٧٩٣٢٤٤٠٢ نسمة) وبذلك يشكل سكان المحافظات الحدودية مجتمعة (14459171 نسمة) بنسبة (12.4%) من مجموع سكان الدولتين الذي بلغ(١١٦٢٥٨١١٦ نسمة) ، وهذه النسبة لها اعتباراتها من الناحية السياسية والجغرافية فهذا الحجم السكاني له تأثيره داخل الدولتين فهناك إمكانية في استثمار الثروات الطبيعية من السكان المحليين وقيام استثمارات سياحية على جانبي الحدود تخدم حركة المسافرين ، فضلاً عن إمكانية قيام مشاريع اقتصادية مشتركة تستوعب أيدي عاملة من المحافظات الحدودية تؤدي إلى تعميق وتنمية العلاقات السياسية داخل الدولة ذاتها وفيما بينهما ، ويأخذ هذا التداخل جانبين هما التداخل القومي ، والتداخل الديني المذهبي .

جدول (1)

سكان المحافظات الحدودية العراقية والإيرانية 2015

المحافظات الحدودية العراقية	حجم السكان	%	المحافظات الحدودية الإيرانية	حجم السكان	%
أربيل	1797708	4.9	آذربيجان غربي	٣٢٥٩٣٥٩	4.1
السليمانية	2095851	5.7	كردستان	١٥٨٠٥٦٣	2
ديالى	1584948	4.3	كرمنشاه	٢٠٣٨٧٧١	2.6

واسط	1180545	3.2	إيلام	٦٠٩٨٠٣	0.8
ميسان	1078086	2.9	خوزستان	٤٨٧٤٨٢٤	6.1
البصرة	2818804	7.6	–	–	–
المجموع	10555942	28.6	المجموع	١٢٣٦٣٣٢٠	15.6
مجموع العراق	36933714	–	مجموع إيران	٧٩٣٢٤٤٠٢	–

المصدر اعتماداً على ، 1–جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، جدول 2/6

2–جمهورى إسلامي إيران ، سازمان ثبت أحوال كشور ، دفتر آمار واطلاعات جمعيتى مهاجرت آمار جمعيتى ١٣٩٤

1–التداخل القومي :

يتألف العراق من قوميتين رئيسيتين هما العربية ، والكردية وتشكل الأولى غالبية سكان العراق بلغت نسبتها (80%)، ويتألف من قوميات أخرى أصغر مثل التركمان وغيرهم ، وبحسب موقع الاستخبارات الأميركية (Fact Book) فإن ألعرب يشكلون بين(75–80%) ، والأكراد بين (15–20%) ، والتركمان ، والسريان ، والآخرون(5%)[23] ، أما إيران فتتألف من خمس قوميات رئيسة هي (الفرس ، والترك ، والكورد ، والعرب ، والبلوش) ، وتبلغ نسبتهم (51 ، 24 ، 7 ، 3 ، 15%) على التوالي ، وفي إحصائيات أخرى تظهر بعض القوميات الفرعية وهي : الفرس، والترك ، والكليك ، واللور (البختياري) ، والكورد ، والمازندرانيون ، والبلوش ، والعرب ، والتركمان ، والأرمن والأشوريون(50.2 ، 20.6 ، 6.1 ، 5.7 ، 5.6 ، 4.9 ، 2.3 ، 2 ، 1.7 ، 0.9%) على التتابع[24] .

يرجع أصل الأكراد إلى (الميديين) وسلالة (الهندو– أوربي) لكنهم امتزجوا مع أقوام آسيوية مثل الكلدانيين ، والجورجيين ، والقفقاسيين ، والأرمن) ، وأن أصل كلمة كورد تعني (بطل) بالفارسية ، ويتكلم الكورد اللغة الكردية التي تمثل هويتهم القومية ، واغلب سكانهم يعتنقون الدين الإسلامي ، وبنسبة (90%) من أهل السنة وما تبقى منهم شيعة وهم الكرد الفيلية ، واليزيدية ، والمسيحيون ، واليهود بنسب قليلة جداً(25) ، وينتشر الأكراد في مناطق جبلية وعرة على مساحة تبلغ (298 كم 2) منها (65%) في تركيا ، و(15%) في العراق ، و(7.5%) في إيران ، و(2%) في سوريا ، و(1%) في أرمينيا[26] ، وينتشر الأكراد ضمن المنطقة الحدودية في القسم الشمالي الشرقي من العراق في محافظ ات (أربيل ، والسليمانية ، وديالى) والقسم الشمالي الغربي من إيران في محافظات (آذربيجان غربي ، و كردستان ، وكرمنشاه ، وإيلام) ، وتبلغ المساحة التي ينتشر فيها الأكراد في إيران (122 الف كم)2 ، وفي العراق (27 الف كم 2)وهناك (380 قبيلة وعشيرة كردية) تنتشر على جانبي الحدود[27]، ومن تلك العشائر المتداخلة في السليمانية عشيرة البشدرين ، وبعض عشائر الجاف ، وبلباس ، وبجاسة ، أما في أربيل تتداخل عشيرة الشيخ ممندي ، وومنتك ، وجزء من عشيرة بيران[28].

ومن الجدول(2) يبدو أن ّالقومية الكردية تظهر بنسب مرتفعة في المحافظات الحدودية الشمالية ، وهي كل من (أربيل ، والسليمانية) في العراق ، و(آذربيجان غربي ، وكردستان ، وكرمنشاه) في إيران ، وبنسبة تزيد عن (10%) في ديالى العراقية ، وإيلام الإيرانية ، وبأعداد قليلة في المحافظات الأخرى الجنوبية التي ترتفع فيها

نسبة العرب على جانبي الحدود ، إذْ ترتفع نسبة العرب في محافظة (ديالى ، وواسط ، وميسان ، والبصرة) في العراق ، ومحافظة خوزستان في إيران ، ويظهر تواجد للعرب في محافظة إيلام بنسبة تزيد عن (10%) وبأعداد قليلة في كرمنشاه ، خريطة(2).

2-التداخل الديني المذهبي:

يعد العراق و إيران من الدول الإسلامية التي يُدين نسبة كبيرة من سكانه بالدين الإسلامي ، إذْ تبلغ نسبة المسلمين في العراق نحو (96.7 %) من مجموع سكان العراق الذي بلغ (35714901 نسمة) ، أما في إيران فتبلغ نسبة المسلمين (99.4) من مجموع سكان إيران الذي بلغ (78848456 نسمة) ، وترتفع نسبة المسلمين في المناطق الحدودية في كلتا الدولتين إلى (99.1 ، 99.6%) ، جدول(3) .

ويشكل المسلمون الشيعة أغلبية السكان في العراق و إيران بالرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية دقيقة وما يتوافر هو تقديرات تقريبية ، ففي العراق بلغت نسبة المسلمين الشيعة (52.6%) حسب الإحصاء البريطاني عام 1919 ، وفي عام 1932 بلغت (56.4%) ، وفي إحصاء عام 1947 بلغت (53%) أما الإحصاءات السكانية الأخرى التي أجرتها الدولة العراقية بأنظمتها المتعاقبة كانت تتجاهل التركيبة المذهبية ولا تذكرها لان الأمر يتعلق بالمخاوف من معرفة الأغلبية السكانية وما يترتب على ذلك من تغييرات بالسلطة ، أو مطالبة الأكثرية بحقهم بالحكومة ، وُقّدرت نسبة الشيعة (61,7%) من مجموع السكان ، و(63,8%) من مجموع المسلمين في العراق عام 2007[30]، وقد قدرت وكالة الاستخبارات الأمريكية نسبة الشيعة بين

جدول(2)

التوزيع القومي لسكان المحافظات الحدودية بين العراق وإيران 2015

الدولة	المحافظات الحدودية	عرب	%	كورد%	%	أخرى	%
العراق	أربيل	186962	10.4	1546029	86	64717	0.6
	السليمانية	115279	5.5	1968004	93.9	12568	0.6
	ديالى	1386830	87.5	171174	10.8	26944	1.7
	واسط	1165198	98.7	12986	1.1	2361	0.2
	ميسان	1073774	99.6	3234	0.3	1078	0.1
	البصرة	2770884	98.3	25369	0.9	22551	0.8
ايران	آذربيجان غربي	0	0	1848057	56.7	١٤١١٣٠٢	43.3
	كردستان	0	0	1606263	98.4	٢٥٧٠٠	1.6
	كرمنشاه	6116	0.3	921524	45.2	١١١١١٣٠	54.5
	إيلام	61590	10.1	69518	11.4	٤٧٨٦٩٥	78.5
	خوزستان	2807899	57.6	0		٢٠٦٦٩٢٥	42.4

المصدراعتماداًعلى، 1- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إسقاطات السكان 2015

2- رشيد الخيون ، الموسوعة الكاملة للأديان والمذاهب بالعراق ، ج3 ، ط1 ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي ، 2016

، ص265 ، 267 ، 273 ، 277، 283 ، 284

3-جمهوری إسلامی إيران ، سازمان ثبت أحوال كشور ، دفتر آمار واطلاعات جمعيتی مهاجرت آمار جمعيتی ۱۳۹۴

(60-65%) أما السنة فكانت بين (32-37%) في حين تمثل النسبة الباقية الديانات والمعتقدات الأخرى أما في إيران فيمثل الشيعة ما نسبته(90-94%) ، والسنة بين (5-10%) في حين تمثل الديانات والمعتقدات الأخرى (1%)[31] .

أما التوزيع المذهبي في المناطق الحدودية ، فتظهر أعلى نسبة للسنة في المحافظات الشمالية الحدودية ، وأعلى نسبة للشيعة في المحافظات الوسطى والجنوبية من الحدود العراقية-الإيرانية ، ففي الجانب العراقي يظهر أن نسبة السنة ترتفع إلى أكثر من (95%) في محافظتي أربيل ، والسليمانية . في حين ترتفع نسبة الشيعة في محافظات ديالى ، وواسط ، وميسان ، والبصرة ، إذ بلغت في كل منها (55 ، 99 ، 99 ، 90%) على التوالي[32] ، أما في الجانب الإيراني فتظهر أعلى نسبة للسنة في محافظة آذربيجان غربي ، وكردستان ، إذْ تبلغ (68.8 ، 94.4%) على التتابع ، وبنسب أقل في كرمنشاه ، وإيلام ، وخوزستان التي ترتفع فيها نسبة الشيعة إذْ بلغت في كل منها(45.8 ، 98.7 ، 99.7%)[33]، ويبدو أن هناك توافقاً بين القومية والمذهب ، فالأكراد غالبيتهم على المذهب السني ، في حين أن العرب غالبيتهم على المذهب الشيعي على جانبي الحدود مما عزز أواصر العلاقات عبر الحدود للمحافظات المتجاورة ، خريطة(2) .

خريطة(2) التداخل القومي لسكان المحافظات الحدودية بين العراق إيران

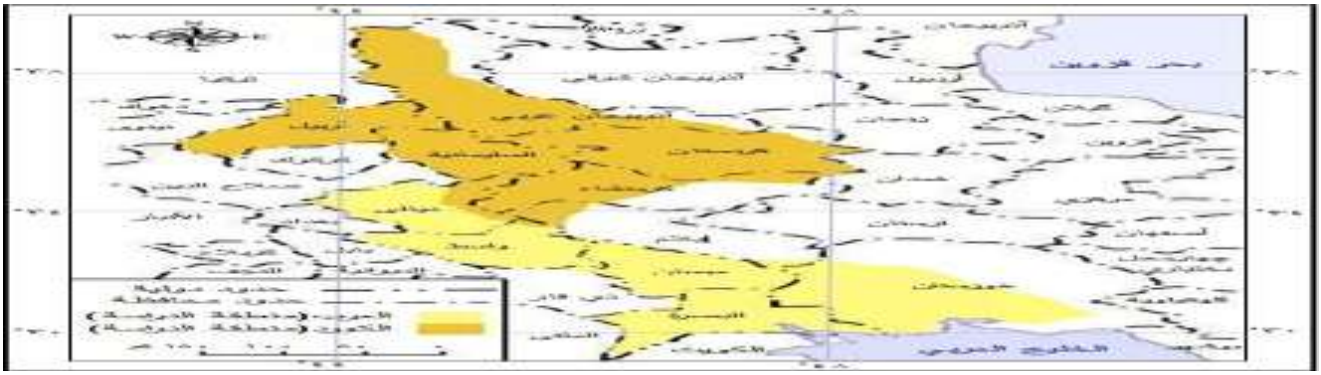

المصدر ، اعتماداً على 1- جدول (2) 2-http://www.marefa.org/index.php

3-http://iraqena.com/iraqmap/6.jpg

جدول(3)

التداخل الديني لسكان المحافظات الحدودية بين العراق وإيران(*)

المحافظات الحدودية العراقية	المسلمون	%	المحافظات الحدودية الإيرانية	المسلمون	%
أربيل	1759956	97.9	آذربيجان غربي	3243062	99.5
السليمانية	2089563	99.7	كردستان	1575821	99.7
ديالى	1580193	99.7	كرمنشاه	2032655	99.7
واسط	1178184	99.8	إيلام	607364	99.6
ميسان	1070539	99.3	خوزستان	4850450	99.5

البصرة	2770884	98.3	-		
المجموع	10460939	99.1	المجموع	12313867	99.6
مجموع العراق	35714901	96.7	مجموع إيران	78848456	99.4

المصدر اعتماداًعلى، 1-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، إسقاطات السكان 2015
2- جمهوری اسلامی إيران ، سازمان ثبت أحوال كشور ، دفتر آمار واطلاعات جمعيتی مهاجر آمار جمعيتی ۱۳۹۴

رابعاً- تأثير التداخل السكاني في تنمية العلاقات السياسية بين العراق وإيران ومستقبلها :

إنّ المقومات التي تربط بين العراق و إيران تؤهلهما لقيام علاقات سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية تدعم الاستقرار الدائم وبناء علاقات حسن الجوار بحكم الإرث التاريخي ، والواقع الجغرافي ، والتداخل الحضاري ، والبشري ، غير أنّ تاريخ العلاقات بين الدولتين كان يتسم بعدم الاستقرار في علاقاتهما ، لذلك يجب أنّ تكون العلاقة مبنية على أساس احترام سيادة الطرفين بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الحاكمة فضلاً عن ذلك مراعاة الأبعاد الجيوبولتيكية والإستراتيجية لتلك العلاقة ، فما دام العراق يمثل دولة المقدسات للإيرانيين يجب أنْ تمتاز العلاقة مع إيران بنوع من التبادل والمصالح المشتركة .

أثرّ التداخل السكاني على طبيعة العلاقات السياسية بين العراق و إيران ، فقد اجتمعت كلمة الحكومتين على اتخاذ تدابير مشتركة ضد التحركات الكرديّة ، ومن ثَمّ جرى التوقيع عام 1937 على حلف سعد آباد الذي ضم تركيا ، ويمنح بموجبه القيام بإعمال مشتركة ضد الحركات الانفصالية ، ووقع العراق و إيران اتفاقاً عام 1975 يقضي بعَدّ منتصف نهر شط العرب (خط التالوك) حدوداً دولية مقابل أنْ توقف إيران دعمها للحركات الكردية الانفصالية، وتلتقي سياسة إيران والعراق على رفض قيام أي دولة كردية مستقلة ، [34] لان ذلك يؤثر على الأمن القومي الإيراني إذ سيشجع ذلك أكراد إيران على الانفصال ، وفي المدة (1975-1978) حدثت هجرة واسعة للأكراد العراقيين باتجاه إيران بعد توقيع العراق و إيران اتفاقية الجزائر عام 1975 ، التي مكنت النظام العراقي آنذاك من التفرغ لشن حملات قمع وإبادة ضد الأكراد العراقيين في منطقة كردستان ، وفي عام 1980 تم تهجير مئات الآلاف من سكان الجنوب بحجة التبعية الإيرانية ، وحتى عام 1988 تم تهجير بين (350-500 ألف مهجر) إلى إيران وفق المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق ، وفي عام 1986-1988 تم تهجير الأكراد بعد عمليات الأنفال وبما يقارب من نصف مليون مُشرد ومُهجرٍ إلى إيران وتركيا والمحافظات العراقية . وفي عام 1991 حدثت أكبر موجة هجرة ، إذ بلغ عددهم مليون مُهجرٍ إلى إيران[35] .

وتبدو علاقة الأكراد مع الحكومة العراقية والإيرانية علاقة متناقضة بعض الشيء ، وهي علاقة تاريخية تعود لمرحلة انهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ورغبة الأكراد في إقامة كيان مستقل بهم ، ويمثل الأكراد في كلتا الدولتين ورقة ضغط تستخدمها كل دولة ضد الأخرى في أوقات توتّر العلاقات بينهما ، ففي عقد السبعينات من القرن الماضي استغلت إيران والعراق الأكراد في نزاعهما معا ، فقامت إيران بتقديم الدعم المالي والعسكري لأكراد العراق ، وفي المقابل ساعدت العراق أكراد إيران بالمال والسلاح لقتال الشاة . وهكذا أصبح الأكراد رهينة لتطور العلاقات الرسمية بين الدولتين ، التي سادها الهدوء في أعقاب اتفاقية الجزائر عام

١٩٧٥ ، أما في عقد الثمانينات في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية ، قامت إيران بمساندة الانتفاضة الكردية ودعمتها بالمال والسلاح ، لكونها فرصة للضغط على العراق بما يخدم مصالحها الإستراتيجية الحرب ، وأشركت الأكراد في عملياتها العسكرية بنجوين وحلبجة ، لتخفيف الضغط العراقي على الجبهة الجنوبية ، وفي عقد التسعينات في أعقاب انسحاب الإدارة العراقية من شمالي العراق ، وإعلان الملاذ الأمن لأكراد العراق ، تحالفت إيران مع كل من سورية وتركيا ، لاحتواء الكيان الكردي الناشئ في شمالي العراق . وفى عراق ما بعد عام 2003 عملت إيران على تدعيم علاقاتها مع أكراد العراق ضماناً لعدم تفكيرهم في الانفصال أو الحصول على حكم ذاتي موسع ، يعمل على إثارة الأكراد في إيران ، وعملت إيران على تقوية علاقاتها مع الشيعة الذين يحتفظون بعلاقات جيدة مع إيران على مختلف تنظيماتهم الدينية والسياسية [36] ، لاسيما وأن ً المحافظات الحدودية الجنوبية في العراق يتداخل سكانها مذهبياً مع سكان المحافظات الحدودية الإيرانية ، وكل إيران .

وازدادت أهمية العراق في الإدراك الإيراني بعد تغيير نظام الحكم عام 2003 ، فعراق قوي ومتحالف مع قوى معادية لسياستها كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل سيكون مهدداً لأمنها القومي ؛ ولهذا سعت لإتباع وسائل متعددة لتحقيق أهدافها لاسيما ، وأنّ العراق الآن يشهد مرحلة يمكن عدها فرصة ذهبية لإيران ، ومن بين هذه الوسائل المتعددة محاولاتها الرامية لمد نفوذها في داخل أراضيه ، وعليه تستطيع حماية أمنها الوطني ، وحماية أراضيها من محاولات إطراف دولية بالاعتداء عليها ، وبما أنّ العراق يضم في تركيبته الاجتماعية أقليات متعددة ومنها الأقلية الكردية كما هو الحال مع إيران ، ومن ثَمّ تدرك إيران ضرورة السعي إلى الحفاظ على تماسك وحدة العراق ، وهذا لا يمكن عدهُ هدفاً إيرانياً بقدر ما هو الخوف من أنْ تنشط المعارضة الكردية في إيران ، وعلى هذا الأساس فهي تعارض أي مشروع يبغي تقسيم العراق .

وتحاول إيران استثمار حدودها مع العراق بما يحقق لها مكاسب جيوستراتيجية من خلال اتصالها البري ، وهذا الاتصال ناتج عن امتداد الحدود السياسية ، والتداخل السكاني ، وعلى الرغم من ذلك فقد أثر هذا الاتصال والتداخل عبر الحدود سلبياً في العلاقات بين الدولتين، إذ لم تشهد خلال مراحلها التاريخية لمرحلة من مراحل الاستقرار السياسي، مما عٌطل الحدود السياسية والتفاعل بين السكان لمراحل متكررة ، وشهد العراق مع إيران صراعات أهمها مشكلة الحدود ، والأقليات ؛ نتيجة للامتداد الطبيعي والبشري المتداخل للموقع العراقي مع الموقع الإيراني ، وعلى الرغم من تغيير نظام الحكم في العراق عام 1958، ، إلا ّأنّ هذا التغير لم يؤدِ إلى تخفيف شدة تُوتر العلاقات بين الدولتين ، وزاد في توترها الإرث الثقيل من المشاكل الحدودية التي كانت تقع بينهما[37] . ويفيد ماضي العلاقة العراقية–الإيرانية منذ اعتراف الحكومة الإيرانية بالحكومة العراقية في عام 1929 ولغاية عام 2003 ، أنّ طبيعتها وخصائصها قد اختلفت باختلاف واقع المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها هذه العلاقة . بيد أنّ هذا التباين لا ينفي أنها قد تميزت في العموم باستمرار اقترانها بخاصية الصراع بين الدولتين ، ولا تنفي مع ذلك أنّ العلاقة الثنائية قد اقترنت في أحيان أخرى بالتعاون استجابة لتأثير ظرف محدد ، وإن إدراك كل من الدولتين أن إحداهما تشكل تهديداً للأخرى أدى إلى تصعيد علاقتهما الثنائية إلى مستوى حرب كانت شاملة وباهظة التكاليف استمرت ثماني سنوات 1980–1988 ، واستمرار احتفاظ كل من العراق وإيران بقوى معارضة ومعادية للآخر داخل أراضيه واستثمار عملياتها عبر الحدود للضغط السياسي

المتبادل . وأدى تغيير نظام الحكم في العراق عام 2003 إلى تعزيز العلاقة الثنائية في شتى المجالات ، وعلى نحو يشير إلى أنّ الخط البياني لهذه العلاقة يتجه وعلى العكس من مرحلة ما قبل عام 2003 إلى الاقتران بخاصية التعاون شبه الشامل[38].

ومن ذلك يمكن أنْ نحدد ثلاثة سيناريوهات محتملة في تأثير التداخل السكاني في مستقبل العلاقات السياسية بين الدولتين :

السيناريو الأول ، استمرار معطيات الواقع الراهن : ويُتوقعُ أنْ يستمر تأثير تداخل السكان على جانبي الحدود في العلاقات السياسية بين العراق و إيران كما هي ، ودون أنْ يُستفادَ من هذا التداخل في تنمية العلاقات السياسية بين الدولتين ، وهذا السيناريو إذا ما حدث يمكن أنْ يؤدي إلى مشاكل جديدة يكون سببها التداخل السكاني ، وبقاء القيود على تنقلاتهم عبر الحدود ، لكن الدبلوماسية وطبيعة النظام في كلتا الدولتين ستضع تلك المشاكل على طاولة المفاوضات .

السيناريو الثاني ، تطور العلاقات السياسية لتصل إلى قمتها : بفتح الحدود بين الدولتين ، وانتقال مواطنيهما بدون تأشيرة ، وتنمية المناطق الحدودية بما ينعكس على زيادة التعاون وفاعليته بينهما الأمر الذي سيجعل من العلاقة العراقية –الإيرانية علاقة تتأسس على علاقة قوامها التكافؤ النسبي الذي لا تتميز به هذه العلاقة حالياً مما سيؤدي إلى استفادة سكان المناطق الحدودية ، ومساهمتهم في تنميه العلاقات الثنائية وتطويرها من خلال الترابط الاجتماعي بين السكان ، فضلاً عن تنمية المناطق الحدودية اقتصادياً .

السيناريو الثالث ، تدهور العلاقات السياسية بين الدولتين : بفعل التجاوزات عبر الحدود وقيام دولة كردية في شمال العراق تثير أكراد إيران ، ودولة عربية في خوزستان ، و يفترض أن الدولتين تعملان للحيلولة دونه تحقيقه ؛ لأنّ هذا السيناريو لن يحقق ربحاً استراتيجياً ، و اقتصادياً ، وسياسياً ، وفي ظل الوضع الإقليمي والدولي الراهن لا نتوقع حدوث ذلك السيناريو .

وفي ضوء هذه السيناريوهات وعلى المدى القريب والمتوسط نُرجح السيناريو الثاني ؛ لأنّ هناك رغبة بين الدولتين لتعميق العلاقات السياسية ، وحاجة العراق إلى إيران في دعمه ضد الإرهاب ، وحاجته إلى الواردات الإيرانية لسد النقص في أسواقه المحلية من البضائع فضلاً عن تدفق ملايين الزوار الإيرانيين لزيارة العتبات المقدسة ، وحصول العراق على العملات الصعبة من تأشيرات الدخول ، وتحريك الأسواق المحلية ، وتطوير المنافذ الحدودية البرية ، واستفادة سكان المناطق الحدودية من ذلك بتطوير الطرق ، وبناء المنشآت الحدودية التي تساهم في امتصاص جزء من البطالة .

الاستنتاجات :

كان لامتداد الحدود العراقية–الإيرانية ولمسافة طويلة أثره في تداخل سكان الدولتين ، وانشطار القبيلة الواحدة بينهما ، وبما أنّ الحدود السياسية لم تُرسَمْ على أساس بشرى ، فقد خلق هذا التداخل مشاكل حدودية في مراحل متعددة ، ويظهر التداخل القومي بين الدولتين منسجماً مع التداخل الديني والمذهبي ، فالأكراد يدينون بالإسلام ، وغالبيتهم على المذهب السني يتداخلون عبر الحدود الشمالية ، في حين يتداخل السكان العرب الشيعة في الحدود الجنوبية ، وبذلك يمكن الاستفادة من هذا التداخل في تنمية العلاقات السياسية بين الدولتين بما يصب

في المصالح المشتركة .

ولتحقيق ذلك فإنّنا نقترح ما يأتي :

1- إطلاق حرية انتقال الأشخاص ، والبضائع ، والخدمات بين العراق و إيران ، وإلغاء التأشيرة على مواطنيهما .

2-وضع قوانيين ، وتشريعات تخص المناطق الحدودية بتنميتها ، وتطويرها ، ورفع مستوى التنمية البشرية .

3-تفضيل سكان المناطق الحدودية في العمل بالمشاريع المشتركة على جانبي الحدود .

4-اللجوء إلى الدبلوماسية في حل المشاكل الحدودية ، واحترام المعاهدات ، وإحياء اتفاقيات الصداقة ، وتعزيز ذلك بإقامة التكتلات الاقتصادية والسياسية .

5-استثناء سكان المناطق الحدودية من بعض إجراءات السفر عبر الحدود في حال عدم رفع التأشيرة مراعاة للجانب الإنساني .

الهوامش :

1-فارس رشيد البياتي ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، عمان ، 2008 ، ص26 .

2- علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي ، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان 1981-2012 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2012 ، ص 27 .

3- فارس رشيد البياتي ، مصدر سابق ،ص209 .

4- فارس رشيد البياتي ، مصدر سابق ،ص214 .

5-يسري الجوهري ، الجغرافية السياسية والمشكلات العالمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مطبعة الانتصار ، الإسكندرية ، 1993 ، ص145 .

6- يسري الجوهري ، المصدر نفسه ، ص125-153 .

7- محمد حجازي محمد ، الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، 1997 ، ص227 .

8-علي أحمد هارون ، أسس الجغرافية السياسية ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 ، ص182 .

9-علي أحمد هارون ، المصدر نفسه ، ص184 .

10- محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2010 ، ص138.

11- محمد رياض،الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكيا ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر 2014 ، ص153-154 .

12- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2016 ، جدول 1/2.

13- بيداء محمود أحمد ، الحدود العراقية الإيرانية دراسة تاريخية سياسية ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد 20-21 ، الجامعة المستنصرية ، 2006 ، ص95-96 .

14- عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية ، بغداد ،1980 ، ص218.

15- سوسن صبيح حمدان ، أثر العلاقات الحدودية بين العراق وإيران على إعادة التوزيع الإداري للمدن الحدودية ، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية ، العدد 46 ، جامعة ديالى ، 2010 ، ص69 .

16- محمد ثامر السعدون ، الحدود البحرية العراقية ، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بعداد 2006 ، ص178-180 .

17- محمد ثامر السعدون ، المصدر نفسه ، ص186 .

18-محمد ثامر السعدون ، المصدر نفسه ، ص183-188 .
19-محمد ثامر السعدون ، المصدر نفسه ، ص211 .
20- ظلال جواد كاظم ياسين، الأهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة (دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير، كلية تربية بنات ، جامعة الكوفة ، 2005 ، ص35-36 .
21- هانز. جي، مور جنثاو ، السياسية بين الأمم ،الصراع من أجل السلطان والسلام ، ترجمة خيري حماد ، ج 2 ، ط1 ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1964 ، ص152 .
22-محمد محمود الديب ، الجغرافيا السياسية ، منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1997 ، ص74 .
23-مي الزعبي ، التشكيلات السكانية في العراق، جزيرة نت
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cdbe4bea-012c-47ad-be95-dcbc56fee526
24-دره مير حيدر، وقربان على ذكى ، بررسى نظام جغرافيايى -سياسى ناحية أى وإمكان سنجى ان در إيران، پژوهشهاى جغرافيايى ، شماره 42 ، دانشكاه تهران ،1381 ، ص56-57 .
25-إياد عايد والي البديري ، التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد الثالث عشر: العدد1 ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، 2010 ، ص149 .
26-علي أحمد هارون ، مصدر سابق ، ص172 .
27-عبد الرحمن قاسملو ، كردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية ، ط 1 ، المؤسسة اللبنانية للنشر والتوزيع ، بيروت 1970 ، ص11 .
28- بيداء محمود أحمد ، مصدر سابق ، ص96 .
(*) اعتمدت أعداد المسلمين في العراق حسب إسقاطات السكان لعام 2015 وفق نسبتهم لآخر تعداد سكاني عام 1997 وعلى افتراض بقاء النسب السكانية دون تغيير كبير .
29-بيداء محمود أحمد ، المصدر نفسه ، ص97 .
30-أياد عايد والي البديري، مصدر سابق ، ص157 .
31- https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html
32- نسبة الشيعة والسنة في العراقhttp://www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t=720202013
33- آمار أهل سنت إيران،http://sunnipedia.blogfa.com/post/2
34-محمد محيي الهيمص ، الأقلية القومية الكردية في دول الجوار الجغرافي (تركيا ، إيران ، العراق ، سوريا) ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد 52 ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 2010 ، ص24 .
35-سلام إبراهيم عطوف كبة، الهجرة والتهجير في عراق التنمية البشرية المستدامة ، موقع كلكامش 2015/12/23
http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=articles-20071223-6440
36-رضا محمد السيد سليم ، الجغرافيا السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص83-84 .
37-محمد كشيش خشان الموسوي ، أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الآسيوي الجديد (دراسة في الجغرافية السياسية) ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2011 ، ص139 .
38-مازن الرمضاني، العلاقة العراقية-الإيرانية حاضر الماضي ومستقبل الحاضر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 17 /1/ 2011
http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-8186-6176c61cfbd5

المصادر :

أ-المصادر العربية :

1-بيداء محمود أحمد ، الحدود العراقية الإيرانية دراسة تاريخية سياسية ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد 20-21 ، الجامعة المستنصرية ، 2006 .

2- إياد عايد والي البديري ، التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد الثالث عشر: العدد1 ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، 2010 .

3-البياتي، فارس رشيد ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، عمان ، 2008 .

4-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2016 .

5-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إسقاطات السكان 2015 .

6-الجوهري ، يسري ، الجغرافية السياسية والمشكلات العالمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مطبعة الانتصار ، الإسكندرية ، 1993 .

7-حسين ، عبد الرزاق عباس ، الجغرافية السياسية ، بغداد ، 1980 .

8-الخيون ، رشيد ، الموسوعة الكاملة للأديان والمذاهب بالعراق ، ج 3 ، ط 1 ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي ، 2016 .

9سوسن صبيح حمدان ، أثر العلاقات الحدودية بين العراق وإيران على إعادة التوزيع الإداري للمدن الحدودية ، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية ، العدد 46 ، جامعة ديالى ، 2010 .

10-الدرمكي ، علي بن سليمان بن سعيد ، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان 1981-2012 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2012 .

11-الديب، محمد محمود ، الجغرافيا السياسية ، منظور معاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1997 .

12-الرمضاني ، مازن ، العلاقة العراقية-الإيرانية حاضر الماضي ومستقبل الحاضر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 17 /1/ 2011

http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-8186-6176c61cfbd5

13-رياض ، محمد ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكيا ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر 2014.

14-الزعبي ، مي ، التشكيلات السكانية في العراق ، جزيرة نت

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cdbe4bea-012c-47ad-be95-dcbc56fee526

15- السعدون ، محمد ثامر ، الحدود البحرية العراقية ، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بعداد 2006 .

16-سعودي ، محمد عبد الغني ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2010 .

17- رضا محمد السيد سليم ، الجغرافيا السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق ، مصر ، ٢٠٠٨

18- شبكة العراق الثقافية ، نسبة الشيعة والسنة في العراق 2013

http://www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t=72020

19-قاسملو ، عبدالرحمن ، كردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية ، ط 1 ، المؤسسة اللبنانية للنشر والتوزيع ، بيروت 1970.

20-كبة ، سلام إبراهيم عطوف ، الهجرة والتهجير في عراق التنمية البشرية المستدامة ، موقع كلكامش 2015/12/23

http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=articles-20071223-6440

21-محمد ، محمد حجازي ، الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، 1997 .

22- هانز. جي، مور جنثاو ، السياسية بين الأمم ،الصراع من أجل السلطان والسلام ، ترجمة خيري حماد ، ج2 ، ط1 ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ،1964 .

23- محمد كشيش خشان الموسوي ، أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الآسيوي الجديد (دراسة في الجغرافية السياسية) ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2011 .

24- موقع عراقنا http://iraqena.com/iraqmap/6.jpg

25-موقع المعرفة ،http://www.marefa.org/index.php

26-هارون ، علي احمد ، أسس الجغرافية السياسية ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 .

27- محمد محيي الهيمص ، الأقلية القومية الكردية في دول الجوار الجغرافي (تركيا ، إيران ، العراق ، سوريا) ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد 52 ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 2010 .

28-ياسين ، ظلال جواد كاظم ، الأهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة (دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية تربية بنات ، جامعة الكوفة ، 2005 .

ب- المصادر الفارسية :

1-آمار أهل سنت إيران ،http://sunnipedia.blogfa.com/post/2 (إحصاء أهل السنة في ايران) .

2-بختيارى ، سعيد ، أطلس جامع گيتاشناسي ۹۴-۹۵ ، مؤسسة جغرافيايى وكارتوگرافى گيتاشناسى ، چاپ أول ، تهران ، ۱۳۹۴(أطلس عالم المعرفة 2015-2016 ، موسسة المعرفة للجغرافيا والخرائط ، ط 1 ، طهران ، 2015) .

3-جمهورى اسلامى إيران، رياست جمهورى ، معاونت برنامه ريزى ونظارات راهبرى ، مركز آمار إيران ،سالنامه آمارى كل كشور 1393(رئاسة الجمهورية ، معاونيه التخطيط والميزانية والقيادة الإستراتيجية ، مركز الإحصاء الإيراني ، المجموعة الإحصائية السنوية 2015) .

4-جمهورى اسلامى إيران ، سازمان ثبت أحوال كشور، دفتر آمار واطلاعات جمعيتى مهاجرت ، آمارجمعيتى ۱۳۹۴(منظمة الاحوال المدنية الايرانية ، مكتب الاحصاءات والمعلومات للسكان والهجرة ، احصاءات السكان

2015) .
5-حيدر، دره مير ، وقربان على ذكى ، بررسى نظام جغرافيايى -سياسى ناحية أى وإمكان سنجى ان در إيران ، پژوهشهاى جغرافياي ، شماره ۴2 ، دانشكاه تهران ، 1381(تحليل إمكانيات ومجالات النظام الجغرافي السياسي في إيران ، البحوث الجغرافية ، العدد 42 ، جامعة طهران 2002)
ج-**المصادر الانكليزية :**
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html -

population Interference on both sides of between Iraq and Iran, and Border, and its impact on the development of political relations

ABSTRACT

This study discusses demographic interfere on both sides of the Iraqi-Iranian borders, due to importance of the population to influence the political relations between Iraq and Iran, in order to study the inhabitances of neighboring provinces and ethnic interference (national, religious sectarian) and the impact of interference in the development of political relations between the two countries, The value of the study IS being in coincide with developments and changes that Iraq witnessed after the change in regime, and also the change in foreign policy, especially with Iran, and thus can take advantage of this interfere in the development of political relations between the two countries, including common interests through the free movement of people, and the exclusion of residents on the border areas to pass prods across borders, and the development of the border provinces.